

Distr.
GENERAL

A/49/546
19 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٢	أولا - مقدمة
٢	٣ - ٣٧	ثانيا - الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا
٨	٣٨ - ٧٦	ثالثا - الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا
١٣	٧٧ - ٨٠	رابعا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، بقرارها ٧٦/٤٨ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بنتائج اجتماعي اللجنة الاستشارية الدائمة المعقودين في بوجومبورا وليبرفيل، وبصفة خاصة اعتماد ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، وهو الميثاق الذي من شأنه أن يسهم في درء المنازعات وبناء الثقة في المنطقة دون الإقليمية، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة إلى دول وسط افريقيا في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويقدم الأمين العام هذا التقرير تنفيذاً لهذا القرار.

ثانياً - الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا

٣ - عقد الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا في ياوندي (الكاميرون) على مستوى الخبراء في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وفي يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ على المستوى الوزاري.

٤ - واشتركت في هذا الاجتماع وفود إحدى عشر (١١) دولة عضواً: أنغولا، وبوروندي، وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى، ورواندا، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٥ - وألقى كلمات في جلسة الافتتاح الرسمية للاجتماع الوزاري كل من: السيد فرديناند - ليوبولد أويونو وزير العلاقات الخارجية للكاميرون، والسيد سامي كوم بيو أمين اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، والسيد هربرت ماكليود، المنسق المقيم لعمليات الأمم المتحدة في اريتريا وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، والجنرال ادريس نجاري وزير الدفاع والهجرة في غابون، الرئيس الحالي للجنة.

ألف - انتخاب المكتب

٦ - انتخب الاجتماع بتوافق الآراء مكتب اللجنة المشكل على النحو التالي:

الرئيس:	الكاميرون
النائب الأول للرئيس:	الكونغو
النائب الثاني للرئيس:	أنغولا
المقرر:	زائير

باء - سير الأعمال

١ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية وحالة الأمن في منطقة
وسط افريقيا دون الإقليمية

٧ - لاحظت اللجنة، في أثناء تبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة، استمرار الأزمات والمنازعات في العديد من البلدان، وهي ناشئة عن منافسات إثنية، والتمرن على ممارسة الديمقراطية والخلافات الحدودية، ولا سيما في أنغولا، وفي بوروندي، ورواندا وفي الكاميرون.

٨ - ومع ذلك، لاحظت اللجنة مع الارتياح وجود الهدنات وبوادر مناخ من السلم من شأنه أن يشجع انتعاش وتعزيز عملية نشر الديمقراطية والتقدم الاقتصادي، ولا سيما في تشاد، وفي زائير، وفي غابون، والكونغو.

٩ - ونظرا لما سلف ذكره، فقد صاغت اللجنة التوصيات التالية:

أنغولا

١٠ - فيما يتعلق بالحالة في أنغولا، قررت اللجنة الإعراب عن بالغ قلقها بالنسبة لما يحصل من تأخير في مسار عملية السلم في البلد، ودعت اللجنة مرة أخرى أيضا الأشقاء الأنغوليين إلى انتهاز فرصة التفاوض الدائرة الآن في لوساكا (زامبيا) بغية التوصل إلى حل عادل ومنصف يشجع إحلال السلم في البلد.

١١ - ومن ناحية أخرى، أعلنت اللجنة عن تأييدها وتشجيعها لكل الجهود التي تبذلها الحكومة الأنغولية سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل إيجاد حل لهذا النزاع عن طريق التفاوض.

١٢ - وأوصت اللجنة مكتبها بالقيام بمهمة في أنغولا لإبلاغ الشعب الأنغولي الشقيق بالتضامن الفعال للدول الأعضاء.

١٣ - وحثت اللجنة، مؤكدة ثانية أهمية الإعلان الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين، المعقودة في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن الحالة في أنغولا (AHG/Decl.2 (XXIX))، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على احترام قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٥١ (١٩٩٣) و ٨٦٤ (١٩٩٤).

بوروندي

١٤ - وفيما يتعلق ببوروندي، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها بصدد الحالة المتسمة بانعدام الأمن، وبالغنى والقتل الجماعي، الذي تثيره المنافسات السياسية - الإثنية.

١٥ - ووجهت اللجنة نداء إلى جميع الأشقاء في بوروندي من أجل المصالحة الوطنية وصون مكتسبات الديمقراطية.

١٦ - ودعت اللجنة كذلك الدول الأعضاء إلى إبداء تضامنها عن طريق تشجيع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية.

١٧ - كما رحبت اللجنة بالمواقف التي اتخذها مكتبها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وفي آذار/مارس ١٩٩٤ والتي أدان فيها من جهة العنف الذي سبب خسائر في الأرواح البشرية وخاصة وفاة الرئيس ميلكسيور نداديي، وناشدت من جهة أخرى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية للقيام بكل ما يمكن عمله لضمان العودة إلى الشرعية، ووضع حد لمعاناة السكان المدنيين، وتشجيع الحوار والتفاهم.

رواندا

١٨ - فيما يتعلق بالحالة في رواندا، تدعو اللجنة الأشقاء الروانديين إلى إعمال اتفاق أروشا للسلم المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، بغية التعجيل بعملية المصالحة الوطنية وإقامة المؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في الاتفاق المذكور.

الكاميرون

١٩ - وأخيراً، بالنسبة للخلافات الإقليمية والحدودية القائمة بين الكاميرون ونيجيريا، أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التوتر السائد في شبه جزيرة باكاسي الذي يهدد باندلاع نزاع مسلح.

٢٠ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح المبادرة التي اضطلعت بها الكاميرون من أجل تسوية سلمية لهذا الخلاف وذلك خاصة بإحالة الموضوع إلى الجهاز المركزي (لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها في إفريقيا) التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك إلى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ودعت اللجنة المحافل المعنية إلى القيام باستعراض عاجل لهذا الخلاف.

٢١ - ورحبت اللجنة في هذا الشأن بتكرار الجهاز المركزي تأكيده في دورته المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ للمبادئ المتعلقة بعدم المساس بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، واحترام السيادة والاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علماً بالنداء الذي وجهه جهاز منظمة الوحدة الإفريقية الذي دعا فيه الأطراف إلى التحلي بضبط النفس واتخاذ التدابير الملائمة لترسيخ الثقة، بما في ذلك النظر في سحب القوات ومتابعة الحوار.

٢٣ - وعبرت اللجنة عن تضامنها مع الكاميرون في هذه الأزمة وشجعت الأطراف على تفضيل الحوار وحسن النية بشأن التماس حل سلمي يستند إلى القانون الدولي.

(أ) مشاكل انتشار أسلحة الحرب بين السكان المدنيين

٢٤ - وأبدت اللجنة ما يساورها من قلق بسبب انتشار الأسلحة الحربية بين السكان المدنيين ودعت جميع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بل الجماعية، لوقف هذه الظاهرة المزعجة للاستقرار.

٢٥ - وأناطت اللجنة بمكتبها الاضطلاع بمبادرات لدى الأمين العام للأمم المتحدة طلبا للمساعدة في هذا الشأن.

(ب) توصيات خاصة

٢٦ - وطلبت اللجنة إلى مكتبها بناء على ما تقدم أن يقوم بالاجراءات المبيّنة أدناه وتقديم تقرير إليها في اجتماعها الخامس:

(أ) إبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك حكومة بوروندي بما يعرب عن استعداد الدول الأعضاء للاشتراك في بعثات المراقبة التي التمسها الأشقاء البورونديون؛

(ب) إبلاغ الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك حكومة رواندا بما يعرب عن استعداد الدول الأعضاء للاشتراك في كل بعثات المراقبة الدولية في هذا البلد؛

(ج) دعم جميع المبادرات المضطلع بها على الصعيد الاقليمي، والمتعدد الأطراف والدولي من أجل تسوية سلمية للنزاع الكامبيروني - النيجيري.

٢٧ - وكلّفت اللجنة مكتبها بإحالة جميع توصياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يأخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في الاعتبار.

٢ - التفكير في طرق ووسائل الحل السلمي للآزمات والمنازعات في وسط افريقيا

٣ - الدبلوماسية الوقائية في وسط افريقيا: تبادل آراء

٤ - نحو دفاع مشترك في وسط افريقيا: تبادل آراء

٥ - وضع تدابير لتشجيع إنشاء هيئة أركان دائمة مشتركة بين الدول لإدارة الآزمات بغية تشكيل قوة دون اقليمية لحفظ السلم

٢٨ - وفي نهاية مناقشة طويلة بشأن البنود الأربعة التي تتداخل وتتكامل على نحو يؤكد إرادة الدول الأعضاء في اللجنة على الاتجاه صوب تحقيق هدف دفاعها المشترك على مراحل، لمست اللجنة أن استعراض هذه البنود قد أحرز تقدماً كافياً ويتعين من الآن فصاعداً التفكير في إنجازها بواسطة تنفيذ التوصيات التالية:

(أ) يكلف الرئيس الحالي لمكتب اللجنة بالإسراع في إجراءات توقيع رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية على عهد عدم الاعتداء المعتمد في ليبرفيل خلال الاجتماع الثالث للجنة وتقديم تقرير إلى اللجنة في اجتماعها الخامس؛

(ب) تناط بوفدي الكونغو وزائير مهمة إعداد مشروعين صكين قانونيين، يتناول أحدهما بروتوكول لمساعدة متبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في مجال الدفاع، والآخر بشأن الوحدة النموذجية المتخصصة في بعثات حفظ السلم والتي يتعين إنشاؤها ضمن القوات المسلحة لكل دولة عضو. ويجب تقديم هذين البروتوكولين إلى الاجتماع الخامس للجنة؛

(ج) ويكلف وفدا الكامبيرون وتشاد بإنجاز دراسة عن نوعية الأزمات والمنازعات في المنطقة دون الإقليمية التي يحتمل أن تستلزم تدخل آلية الأمن الجماعية. وينبغي أيضاً تقديم هذه الدراسة إلى الاجتماع الخامس للجنة؛

(د) وكلف وفد الغابون بإعداد مشروع تنظيم هيئة أركان مشتركة غير دائمة لإدارة الأزمات في المنطقة دون الإقليمية. ويجب تقديم هذا المشروع إلى الاجتماع الخامس للجنة؛

(هـ) ويتعين على كل دولة عضو في اللجنة إنشاء جهاز وطني لمتابعة أنشطة اللجنة. وينبغي تقديم تقرير عن إنشاء هذا الجهاز إلى الاجتماع الخامس للجنة.

٦ - النظر في المسائل الإجرائية وفي سير أعمال
المكتب الحالي للجنة

٢٩ - تناولت المناقشة المتعلقة بالمسائل الإجرائية وسير أعمال مكتب اللجنة أساساً ترشيح الأنشطة. واتفقت اللجنة في هذا الصدد على اتخاذ التدابير التالية:

(أ) يُقدم من الآن فصاعداً جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها بصورة مستقلة. ويحال مشروع جدول الأعمال إلى الدول الأعضاء قبل شهر على الأقل من موعد اجتماع اللجنة؛

(ب) ونظرا لأن اللجنة تعمل برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن توصياتها تقدم في شكل إعلانات أو قرارات؛

(ج) أوصت اللجنة نظرا لما يسند إلى مكتبها من المهام العملية الجسيمة، الدول الأعضاء في المكتب بتحمل الأعباء المالية المطلوبة لانجاز هذه المهام؛

(د) وفيما يتعلق بولاية المكتب، تم الاتفاق مبدئيا على تمديد فترتها من ٦ إلى ١٢ شهرا مع الابقاء على مواعيدي اجتماع اللجنة مرة في كل ستة أشهر. وعلى البلد الذي يتولى رئاسة المكتب توفير ما يلزم لاجتماعي اللجنة على التوالي؛

(هـ) واتفقت اللجنة أيضا على إدراج بند في جدول أعمال الاجتماع المقبل يتناول مركز المراقب أو المشارك بدعوة لحضور اجتماعاتها.

٧ - مسائل متفرقة

٣٠ - أعلنت اللجنة، حرصا منها على تعزيز الأمن والاستقرار وتنمية بلدان المنطقة دون الاقليمية عن طريق التشجيع المتزايد لاحترام حقوق الانسان وإحلال الديمقراطية، مساندتها لإنشاء مركز دون اقليمي لحقوق الانسان في ياوندي يعمل برعاية مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣١ - ويأتي هذا الاجراء تنفيذا للاعلان ولبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٣٢ - وسيكون من مهام المركز دون الاقليمي لحقوق الانسان الاسهام بوجه خاص في تدريب الموظفين المكلفين بإدارة شؤون حقوق الانسان، وتقديم دعمه لإنشاء أو لتعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بما يختص بحقوق الانسان والمساعدة على تعميم ونشر الصكوك الدولية ذات الصلة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتوصية المتخذة في الاجتماع الثالث للجنة بشأن إشراك منظمات التكامل الاقتصادي دون الاقليمية (الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا، والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى) في اجتماعاتها، وبناء على الصعوبات المالية لهذه المنظمات، قررت اللجنة أن هذه المنظمات ستكون ممثلة على التوالي بوفود الدول التي تتولى رئاسة اللجنة.

٣٤ - رحّبت اللجنة بقيام حكومة تشاد بإنشاء لجنة وطنية تتولى دراسة نوعية الأزمات والمنازعات في وسط افريقيا.

٣٥ - كما تلقت اللجنة مع الارتياح قرار الحكومة الليبية بسحب قواتها من قطاع أوزوه استجابة لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣.

٨ - تقديم التقرير الختامي للاجتماع الرابع للجنة واستعراضه واعتماده

٣٦ - اعتمد الاجتماع الوزاري بالاجماع التقرير الختامي للاجتماع الرابع للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا بتاريخ ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

٣٧ - وقررت اللجنة عقد اجتماعها الخامس في ياوندي خلال الفصل الثاني من عام ١٩٩٤ وفي الموعد الذي يحدده المكتب.

ثالثا - الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا

٣٨ - عقد الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا في ياوندي في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ على مستوى الخبراء ويومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر على المستوى الوزاري.

٣٩ - واشتركت في هذا الاجتماع عشرة وفود من أصل ١١ دولة عضوا في اللجنة: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية افريقيا الوسطى، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٤٠ - ولم تتمكن رواندا من حضور الاجتماع.

٤١ - وألقى كلمات في جلسة الافتتاح الرسمية للاجتماع الوزاري كل من: السيد إدوار أكامي مفوضي الوزير المفوض لدى الرئاسة المكلف بوزارة الدفاع، ممثلا للبلد المضيف، والسيد سامي كوم بيو أمين اللجنة، والسيد فرديناند ليوبولد أويونو، وزير العلاقات الخارجية للكاميرون، والرئيس الحالي لمكتب اللجنة.

ألف - سير الأعمال

١ - عرض كل وفد للتدابير المتخذة بغية إنشاء هيئة وطنية لمتابعة أنشطة اللجنة

٤٢ - لاحظت اللجنة عقب عروض كل وفد تقدما في عملية قيام كل دولة عضو بإنشاء هيئة وطنية لمتابعة أنشطة اللجنة. ورحبت بما اتخذته بعض هذه الدول من ترتيبات، ودعت الدول الأخرى إلى الاقتداء بمثال الكاميرون والكونغو.

٢ - مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة

٤٣ - بعد استعراض هذه المسألة، سلمت اللجنة بمبدأ مشاركة المراقبين في اجتماعاتها.

٤٤ - وفيما يخص المنظمات دون الإقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادي (الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط افريقيا والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى) ومنظمة الوحدة الافريقية، منحت اللجنة هذه المنظمات مركز مراقب دائم.

٤٥ - ويمكن للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث وكذلك كل شخص طبيعي أو اعتباري المشاركة في اجتماعات اللجنة بناء على طلبها وبعد موافقة المكتب.

٤٦ - وأكدت اللجنة من ناحية أخرى، من جديد عزمها على دعوة كل شخص طبيعي أو اعتباري، بوصفه خبيرا أو خبيرا استشاريا، إذا اقتضى الأمر ذلك.

٣ - استعراض الحالة السياسية الجغرافية في وسط افريقيا

٤٧ - لاحظت اللجنة، عقب تبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة، أن الحالة في وسط افريقيا، منذ اجتماعها الرابع، قد تفاقمت خطورتها بصورة كبيرة ولا سيما نتيجة للمأساة الرواندية.

٤٨ - ونظرا لما تثيره مثل هذه الأوضاع من أسباب الحيرة، وضعت اللجنة التوصيات التالية:

أنغولا

٤٩ - فيما يخص تطور الحالة في أنغولا، أعربت اللجنة من جديد عما يساورها من قلق نتيجة لبطء المفاوضات الجارية في لوساكا التي تتواصل منذ تسعة أشهر بسبب تعنت الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

٥٠ - ودعت مرة أخرى الأشقاء الأنغوليين إلى انتهاز فرصة هذه المفاوضات للوصول إلى حل عاجل، عادل، منصف ودائم الذي من شأنه أن يشجع إحلال السلم في البلد.

٥١ - ومن ناحية أخرى، جددت اللجنة تأييدها للحكومة الأنغولية وشجعت ما تبذله من جهود على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل حل عن طريق التفاوض وذلك مع التأكيد مرة أخرى، على أهمية الإعلان الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين وكذلك الإعلانات الخاصة بأنغولا التي اعتمدها الهيئة المركزية لجهاز منع المنازعات وإدارتها وتسويتها في إفريقيا.

٥٢ - وهنأت اللجنة جمهورية الكونغو لتطبيقها قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٤) الذي يمنع مرور الأسلحة والدعم السوقي عبر أراضي البلدان المجاورة لأنغولا. ودعت البلدان الأخرى المجاورة إلى العمل نفسه.

بورندي

٥٣ - وفي ضوء تطورات الحالة في بوروندي، وجهت اللجنة اهتمامها بوجه خاص إلى جهود الحكومة من أجل استتباب السلم والمصالحة الوطنية والأمن على الحدود.

٥٤ - وأهابت اللجنة بالمجتمع الدولي أن يوجه نظره إلى ضرورة مساندة جهود المصالحة وإعادة التعمير الوطنيين في البلد.

٥٥ - ومن ناحية أخرى، سجلت اللجنة باهتمام الفكرة التي أعرب عنها وفد بوروندي والتي تهدف إلى التقدم إلى الأمم المتحدة بطلب تنظيم مؤتمر دولي بشأن السلم والأمن والتنمية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وشجعت حكومة بوروندي لكي تعمل على تحقيق هذه المبادرة.

رواندا

٥٦ - وفيما يخص رواندا التي تشهد كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، أهابت اللجنة بالمجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لمساعدة هذا البلد على تحقيق المصالحة وإعادة التعمير في أقرب الآجال الممكنة للعودة إلى حياة عادية.

٥٧ - وأعربت اللجنة، من ناحية أخرى، عن تقديرها وارتياحها للمساعدة التي تقدمها البلدان المجاورة للشعب الرواندي الشقيق، وخاصة زائير.

٥٨ - ورحبت أيضا بما قامت به بلدان من أعضائها، مثل تشاد والكونغو اللتين أرسلتا وحدات عسكرية من أجل المساعدة الإنسانية في رواندا، وكذلك غابون التي قدمت لها دعما ماديا وماليا.

٥٩ - ودعت اللجنة الدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية إلى مواصلة إبداء تضامنها المحسوس إزاء الشعب الرواندي الشقيق.

٦٠ - وتشجع اللجنة مواصلة المفاوضات الثنائية التي بدأت مؤخرا بين رواندا وزائير لتشجيع عودة اللاجئين إلى بلدكم. ومن ناحية أخرى، سجلت باهتمام الانشغال الذي أبداه وفد زائير بالتماسه دعم المجتمع الدولي لمواجهة المشاكل الناشئة عن تدفق اللاجئين الروانديين في إقليمه الذي يشكل تهديدا حقيقيا لأمن زائير والبلدان الأخرى المجاورة.

الدول الأعضاء الأخرى

الكاميرون

٦١ - أما فيما يتعلق بالنزاع الإقليمي والحدودي القائم بين الكاميرون ونيجيريا فقد رحبت اللجنة بارتياح، بعد أن أكدت من جديد تضامنها مع الكاميرون، استئناف محادثات القمة بين الدولتين في إطار الوساطة التوغولية وتأييد المجتمع الدولي وحثتهما على مواصلة هذه الجهود.

دول أخرى

٦٢ - أما فيما يخص تطورات الحالة في تشاد وزائير وغابون والكونغو، فقد رحبت اللجنة بالجهود المبذولة في هذه البلدان من أجل السلم وحثتها على توطيد هذه الجهود.

٦٣ - ولهذا، أوصت اللجنة، نظرا لما تثيره المنطقة دون الإقليمية من أسباب الحيرة ولما يحق بها من مخاطر، مكتبها بإيفاد بعثة للتضامن إلى بوروندي ورواندا قبل نهاية الولاية الحاضرة.

توصيات خاصة موجهة إلى مكتب اللجنة

٦٤ - نظرا للجهود المالية التي يتعين على الدول الأعضاء في مكتب اللجنة بذلها، أوصت هذه الأخيرة الدولة العضو التي تستقبل وفدا من المكتب بأن تؤمّن له ظروف الإقامة والتنقل داخل البلد.

٦٥ - وتهم هذه المساهمة من البلد المضيف بوجه خاص الرئيس و/أو عضوا من أعضاء المكتب.

٦٦ - وافتقت اللجنة على إدراج بند في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعاتها بعنوان "تقييم التوصيات المقدمة في الاجتماع السابق".

٤ - مناقشة للمجموعة حول موضوع: "الآزمات والمنازعات في وسط افريقيا: دور الدبلوماسية الوقائية وآفاقها"

٦٧ - قُدم في إطار مناقشة للمجموعة حول موضوع: "الآزمات والمنازعات: دور الدبلوماسية الوقائية وآفاقها" والتي سجلت اختتام أعمال الخبراء ودعي لحضورها بالإضافة إلى الوفود المشاركة في الاجتماع، أعضاء الحكومة المضيفة والسلك الدبلوماسي وممثلي المنظمات الدولية وشخصيات أخرى، عرضان يتعلقان بهذا الموضوع، أحدهما من السيد شاوون ماك كورميك المدير المساعد في شعبة افريقيا بمركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، عن دور الأطراف الأجنبية ومساهمتها في حل المنازعات بالوسائل السلمية في وسط افريقيا، والثاني من السيد حسن فال ديوب الصحفي براديو فرنسا الدولي في باريس عن دور وسائط الإعلام في حل المنازعات المسلحة في افريقيا. وتبادل المشاركون، في أثناء المناقشة التي أعقبت العرضين، وجهات نظر كثيرة عن الآزمات والمنازعات الجارية في المنطقة دون الإقليمية بما في ذلك التدابير التي تهدف إلى منع حدوثها. وقد اعتبر هذا النقاش مثريا للجنة في التماسها الوصول إلى فهم أكبر للآزمات والمنازعات التي تجتاح المنطقة دون الإقليمية.

٥ - تقديم مشاريع دراسة

٦٨ - قُدمت للجنة مشاريع الدراسة الأربعة التالية:

(أ) إجراء دراسة بشأن نوعية الآزمات والمنازعات في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) اتفاق لتبادل المساعدة في مجال الدفاع والأمن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا (قدمه وفدا الكونغو وزائير)؛

(ج) وضع نظام أساسي خاص لوحدة نموذجية متخصصة في بعثات حفظ السلم (قدمه وفدا الكونغو وزائير)؛

(د) إنشاء هيئة أركان غير دائمة لإدارة الآزمات في وسط افريقيا (قدمه وفد غابون).

٦٩ - وبعد تبادل وجهات نظر مثمرة عن مشاريع الدراسات الأربعة أبدت اللجنة تقديرها لنوعية العمل المنجز ولا اتصال هذه الدراسات بالموضوع وقررت مواصلة بحثها في الاجتماع السادس. وأشادت اللجنة في هذا الصدد بجدارة خبرائها.

- ٧٠ - وأكدت الدول الأعضاء في اللجنة من جديد التزامها بالمشاركة في عمليات حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.
- ٧١ - وتعهدت في هذا الصدد بإنشاء وحدة متخصصة في عمليات حفظ السلم داخل قواتها المسلحة.
- ٧٢ - وطلبت بالتالي مساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول ثالثة بالمشاركة في تدريب هذه الوحدات وإعدادها وكذلك في وضع نظام ملائم لإدارة مشاكل الأمن في وسط إفريقيا.
- ٧٣ - وأوصت اللجنة أيضا أمينها أن يزيد من مشاركته، بالاتصال مع مكتبها، في إيجاد الطرق والوسائل الممكنة التي تسمح للجنة ببلوغ أهدافها.

٦ - التوقيع بالأحرف الأولى على عهد عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا

- ٧٤ - قامت الدول الأعضاء في أثناء اجتماع اللجنة الخامس بالتوقيع بالأحرف الأولى على عهد عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا. وقد مثل ذلك بالنسبة لمجموع الوفود اجراء هاما ضمن الجهود التي ما فتئت الدول الأعضاء في اللجنة تبذلها في ميدان الدبلوماسية الوقائية. وفي أثناء الاجتماع الوزاري، أعلن رئيس مكتب اللجنة أن توقيع رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية على العهد الآنف ذكره سيتم قبل نهاية السنة الجارية وأكد الحاجة إلى بدء نفاذه دون تأجيل.

٧ - تقديم التقرير النهائي عن اجتماع اللجنة الخامس واستعراضه واعتماده

- ٧٥ - اعتمد الاجتماع الوزاري بالإجماع التقرير النهائي عن الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط إفريقيا.
- ٧٦ - وسيعقد الاجتماع السادس للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط إفريقيا في برازافيل خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٥ في تاريخ يحدد في وقت لاحق.

رابعاً - الاستنتاجات

- ٧٧ - ما زالت منطقة وسط إفريقيا تواجه اضطرابات ومنازعات علنية ولا سيما في أنغولا وبوروندي ورواندا. ولهذا يتعين على الأمين العام أن ينوه في هذا الصدد بتلك البلدان الأعضاء التي قدمت لها

مساعدات غوثية بشكل أو بآخر. وفعلا فقد أبرزت التجربة المؤلمة التي عاشتها مؤخرا أنغولا وبوروندي ورواندا بوجه خاص، مرة أخرى ما أعربت عنه اللجنة من حاجة إلى المثابرة على إيجاد جميع الطرق والوسائل الممكنة لمنع الأزمات قبل أن تتطور إلى منازعات علنية.

٧٨ - ومما لا شك فيه أن عهد عدم الاعتداء الذي اعتمدته بالإجماع الدول الأعضاء في اللجنة عام ١٩٩٣ والذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى مؤخرا، يشكل، نتيجة ملموسة ذات مدلول لا يستهان به. كما أن التوقيع عليه وبدء نفاذه دون تأجيل، سيسهم بالتأكيد في تخفيف حدة عدد لا بأس به من الخلافات فيما بين الدول. ويعتبر ذلك بداية مفيدة جدا ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله سواء من حيث توطيد التقدم المحرز بفضل الاتفاق على العهد أو من حيث وضع وتنفيذ التدابير الداخلية التي من شأنها أن تشجع السلم والأمن الحقيقيين في كل دولة من دول المنطقة دون الإقليمية.

٧٩ - ومن ناحية أخرى، يعتبر قرار البلدان الأعضاء في اللجنة لإنشاء وحدات متخصصة في مجال حفظ السلم ضمن قواتها المسلحة تطورا هاما خليقا بأن يشجع مشاركتها الفعلية في عمليات حفظ السلم. وينبغي أن تتخذ التدابير المناسبة لتعزيز تنفيذ هذا القرار في أقرب وقت ممكن.

٨٠ - والأمين العام مقتنع بأن العمل المفيد جدا الذي بدأ فعلا في إطار اللجنة جدير، مرة أخرى، بأن يحظى بتأييد المجتمع الدولي وتشجيعاته الدائبة.

- - - - -